محل ادارة الجريدة
بمكتب المدير علي بوشوشه
تحت بلاص شمامة عدد ١٩

المراسلات

ن خالصة الاجرة باسم المدير ولا ترد لصاحبها نشرت اولم تنشر

قيمةالاشتراك الا تعتبر الا بتوصيل مقتطع ممضى من المدير

Adresse : A. BOUCHOUCHA,
essim Samama, bureau N 19, rue de la Kasbah
TUNIS

الحاضرة
سنة ١٣٠٥
ELHADIRA

﴿ الاشتراكات تدفع سلفا ﴾
في الحاضرة وبلدان المملكة
عن سنة ١٠
عن ستة اشهر ٠٦
﴿ خارج المملكة ﴾
عن سنة
عن ستة اشهر ٠٧
﴿ اجر الاعلانات ﴾
في الصحيفة الاولى فرنكان للسطر الواحد
في الثانية فرنك
في الثالثة ٥٠ صانتيما
في الرابعة ٤٠ »
غير الاعلانات القضائية والادارية واذا تكررت ينقص من الثمن

تونس يوم الثلاثاء ٢٣ شوال ١٣٢٣ ﴿ جريدة اسبوعية سياسية ادبية ﴾ الموافق ١٩ دسمبر سنة ١٩٠٥

الاحباس الخاصة

بناء على ما شاع اخيرا من ان ارباب الحل والعقد من الفرنسويين عازمون على استصدار امر علي يقتضي الزام مستحقي الاحباس الخاصة بتفويت اراضيهم الى الفرنسويين دون اشهار ولا مناداة وما نشا عن تلك الاشاعة من التأثر الشديد للفكر العام الاسلامي بانحاء المملكة تأثرا ترجمت عنه هذه الصحيفة وبقية الجرائد المحلية فقد راى جناب البارون دانتوار معتمد السفارة الفرنسوية بتونس ان يستعلم عن السبب الحقيقي لهذا التأثر وان يصدع بما يزيل التشويش ويطمن الخواطر . ولتلك الغاية استدعى جنابه احد اصدقائنا مساء يوم الاثنين الفارط فدارت بينهما محاورة في هذا الموضوع المهم ناتي على خلاصتها افادة للعموم

جناب المعتمد ـ اريد الكلام معكم بشان الاحباس الخاصة والاستفسار عن الداعي للتشويش الحاصل بافكار الاهالي

صديقنا ـ قبل الجواب استاذن جنابكم في الافصاح عن ذلك بحرية تامة

جناب المعتمد ـ تكلموا بحرية اذ يسرني الوقوف بواسطتكم على حقيقة افكار التونسيين

صديقنا ـ قبل كل شيء اوكد لجنابكم ان المسالة اقتصادية محضة لا دخل فيها للسياسة لان التونسيين يعلمون ان موقع بلادهم الجغرافي وضعف حكومتهم السابقة واختلال ادارتها كانت اسبابا كافية لوقوعهم يوما ما تحت نفوذ دولة اجنبية ولما قضت ظروف الاحوال ان يكون هذا النفوذ لدولة فرنسا توسم التونسيون فيها خيرا فتلقوا رجالها على الرحب والسعة مؤملين انجاز وعودها والتزامها بتحسين حالتهم ماديا وادبيا وفي الواقع منذ انتصبت هياة الحماية على هذه الديار انتظمت الادارة وعم الامن واتسع نطاق المواصلات بنباء الطرقات ومد السكك الحديدية وغير ذلك من الاصلاحات المادية المشاهدة للعيان . ومع ذلك فان حالة الاهالي الاقتصادية لم تحسن بل تاخرت عن ذي قبل فالصناعات على وشك الاندثار والتجارة في انحطاط مستمر والزراعة لم تزل على حالها العتيق . نعم ان انحطاط الصناعة والتجارة لم يكن ناتجا عن انتصاب الحماية بل كانت له اسباب اخرى اهمها مزاحمة البضائع الاجنبية التي انثالت من الخارج على هذه البلاد مع تقاعس اهلها عن مجاراة الغرب في ميادين الترقيات العلميه . فالاهالي وان كانوا يعترفون ان لا مسؤلية على الحماية في هذه الحالة التعيسة لكنهم ينكرون عليها عدم اتخاذ الوسائل الموصلة الى ترقية الصناعة والتجارة الاهلية ببث المعارف الصناعية والتجاوية.

جناب المعتمد ـ نعم لا ينكر ان هناك نقصا في هذا الباب على اننا لا نالو جهدا في الاعانة على نشر المعارف النافعة بين الاهالي ومما يدل على ذلك اني الآن مجتهد في اتخاذ الوسائل المالية لسد العجز المتوقع في ميزانية المستعمرة الفلاحية الاهلية عن السنة القابلة بالرغم عن ضيق الميزانية الدولية بسبب الاموال الطائلة التي استعملت في ابتياع الحبوب المسبقة لفقراء الفلاحين عن موسم الزراعة القابل

صديقنا ـ نشكر جنابكم على ذلك شكرا جميلا وبهذه المناسبة استاذن جنابكم في توسيع مجال القول عن المسالة الزراعية التي اصبحت اهم المسائل الاقتصادية الاهالي ولها ارتباط كلي بمسالة الاوقاف الخاصة . وبيان ذلك ان سقوط التجارة والصناعة الاهلية من جهة وغلق ابواب كثير من الوظائف الادارية في وجه التونسيين من جهة اخرى كان داعيا لضيق ابواب الارتزاق ولم يبق امام التونسي سوى باب واحد هو باب الزراعة والفلاحة فاخذ الاهالي يطرقون هذا الباب الذي كادت ان تنحصر فيه مواردهم الحياتية وهو باب زاحمهم عليه ايضا افواج نزلاء الافرنج على اختلاف اجناسهم لا سيما الفرنسويون الذين اقتنوا اهم الاراضي بالجهات الخصبه .

ولما احدثت الحكومة منذ خمسة عشر عاما ادارة فرنسوية تدعى ادارة الفلاحة والتجارة لاحت الاهالي بارقة امل في تحسين حالتهم التجارية والفلاحية ظنا منهم ان هذه الادارة التي لا قوام لها الا باموالهم تعير مصالحهم شيئا من الالتفات ومن سوء الحظ لم تلبث آمالهم ان ذهبت ادراج الرياح فاما اهتمامها بترقية التجارة الاهلية فقيمته من الارقام صفر لا غير اذ لم نسمع قط انها استدعت يوما من الايام اعيان التجار وتذاكرت معهم في التدابير العائدة على تجارتهم بالتحسين

واما الزراعة فلا ينكر التونسيون ان الادارة المذكورة ادخلت تحسينات جمة بالجهات القبلية سيما بالاراضي السيالية في احواز صفاقس التي امتدت فيها غراسة الزيتون امتدادا سريعا عادت منه على العنصر الاهلي بتلك الناحية فوائد كثيرة غير ان التونسيين يقولون ان تلك العناية لم تتوجه نحو الاهالي الا لسبب بسيط وهو عدم صلوحية تلك الجهات القبلية لسكنى الفلاحين من الافرنج لقلة انتظام نزول الامطار بها اذ لا يخفى جنابكم ان الايالة التونسية تنقسم طبيعيا الى قسمين مختلفين يفصلهما خط اعتباري يمر من ناحية الكاف غربا الى منتهى الوطن القبلي جنوبا فما كان شمال ذلك الخط وهو نحو ثلث المملكة فانه صالح للفلاحة بجميع فروعها لنزول الغيث فيه غالبا بانتظام اما ما كان جنوب الخط الموما اليه فيتركب من بسيط متسع وهو الوسط ثم جهات رملية صحراوية وهي الجهات الجنوبية وكلا الجهتين قليلة الامطار فالفلاحة فيهما ضرب من المخاطرة خسارتها اقرب من ربحها الا ما كان من غراسة بعض الاشجار كالزيتون والنخيل

جناب المعتمد ـ ومع ذلك فقد كانت تلك الجهات عامرة على عهد الرومان وكان عدد سكان المملكة اذ اذاك يتجاوز الستة ملايين وليس بها اليوم الا مليون ونصف

صديقنا ـ وكذلك كان العمران في صدر الدول الاسلامية بهذه الديار ولكن كل ذلك تغير لاسباب يطول شرحها والذي لا ريب فيه ان الفلاحة الحقيقية كادت ان تنحصر بالجهة الشمالية فلننظر ما وقع بهذه الجهة . لما انتصبت الحماية كانت جميع اراضي تلك الجهة سواء كانت من املاك الدولة او الاوقاف او لاربابها مرحا فسيحا للفلاحة الاهلية فالملاك كان يباشر الفلاحة بارضه وغيرهم كانوا يكترون اراضي الدولة او الاوقاف العامة والخاصة فكان في ذلك منبع كبير الرزق لا في البادية فقط بل في الحواضر ايضا لارتباط التجارة الاهلية بالفلاحة الاهلية لان اموال الفلاح البدوي يذهب غالبها الى التاجر التونسي في مقابلة الاثاث والملبوس والرياش والفلاح ايضا يستفيد من التاجر والصانع والمتوظف لحاجة الجميع الى نتائج الزرع والضرع فكان هنالك نوع من التوازن الاقتصادي تعود فوائده على الهيئة الاهلية عموما . ولما انتصبت الحماية وفد على المملكة بعض المثرين من الفرنسويين واشتروا كثيرا من الاراضي الجيدة فوتها اربابها اولا لانهم من اهل البطالة والجهل لا يدركون حقيقة مصالحهم وثانيا لان المشترين بذلوا لاولئك البطالين وغالبهم من ابناء العائلات اثمانا لم يكونوا يعهدونها من قبل فاغتروا بالاصفر الرنان ثم لم يلبثوا ان بعثروه في الشهوات البهيمية حتى اصبح اكثرهم خاوى الجراب يتردد على الابواب ـ ثم امتدت اعناق الفرنسويين الى اقتناء الاوقاف العامة سيا بالكراء المؤبد المعروف بالانزال او بطريق الاستبدال المعروف بالمعاوضة وسنت الحكومة لكلا الوجهين قانونا يقتضي الاشهار والمناداة وهو قانون عادل يخول لكافة السكان حق المزاحمة في اقتناء الاراضي فكان الاهالي يضربون في ذلك المجال بسهم وان كانت قلة ذات يدهم بالنسبة الى الافرنج تمنعهم من مزاحمتهم مزاحمة ذات بال ولدينا احصاء يدل على ان ما فوت بالانزال من اراضي الوقف لخصوص الفرنسويين يوازي خمسة اسباع المجموع . ولم تزل الاراضي الزراعية تتناقص على الاهالي تناقصا ظهرت آثاره في ارتفاع اثمان الاكرية حتى كانت الضربة الكبرى منذ سبعة اعوام حين اغلقت ادارة الفلاحة ابواب الاراضي الدولية في وجه الاهالي وزادت على ذلك الاراضي الجيدة التي كانت الاوقاف العامة فاصبح كلا النوعين لا يباع الا لخصوص الفرنسويين دون اشهار ولا مناداة وصار الاهالي محرومين من تعاطي الزراعة في مخلف آبائهم واجدادهم الا اذا تكرم صاحبها الفرنسوي بتسويغها لهم باثمان باهضة لم تكن معهودة من قبل . وليسمح لي جنابكم ان اقول ان هذا الاستعمار العجيب لا نظير له في تاريخ اكثر الدول استبدادا فضلا عن الحكومات المرتقية في التمدن والحريه . والغريب ان الادارة تعتذر عن هذه المعاملة المضرة بالاهالي بانها مضطرة لتكثير سواد فلاحي الفرنسويين تقوية للنفوذ الفرنساوي من جهة ولتنمية الثروة العمومية بما ياتيه اولئك الفلاحون من احياء الارض واتقان اساليب الزراعة من جهة اخرى ونحن لا ننكر ان الافرنج المشتغلين بالزراعة مصلحون للارض وانما ذلك لعدم اعتناء الادارة بتمكين الفلاحين من الاهالي من النسج على منوالهم بالتعليم والتدريب . هذا من جهة الثروة العمومية . اما دعوى تكثير سواد المزارعين من الفرنسويين فجوابه المشاهدة وهي ان مساحة الاراضي التي دخلت في حوز الفرنسويين بلغت الى ستمائة الف هكتار (ستين الف ماشية) ولكن اربابها لا يتجاوز عددهم الفا وسبعمائة نفر مع ان تلك المساحة تكفي لايواء ثلاثين الفا من الفرنسويين لو وزعت عليهم بحساب ستين

اشعار للسادة المشتركين في الخلدونية

بما ان الفصل الثامن من قانون الخلدونية الاساسي اقتضى ان كل عضو مباشر عليه ان يدفع اثنى عشر فرنكا لصندوقها في كل سنة وان الفصل ١٣ من قانون ترتيبها الداخلي اقتضى ان كل عضو تاخر عن دفع معلوم اشتراكه الى آخر السنة يعد مستعفيا فقد وجه جناب رئيس الجمعية لكافة الاعضاء منشورا يذكرهم بهذا الواجب حتى يسمح لهم القيام به بالدخول في حلبة الانتخاب ومن المعلوم ان المقصود بالسنة السنة الادارية المعتبرة في الميزانية وهي تنتهي بموفى دسمبر مهما كان تاريخ الانخراط وعليه فهي كمعلوم الاشتراك لا تقبل التجزية فمن دخل في اثنائها تعين عليه دفع معلوم السنة على ان الجمعية تساهلت مع المتاخرين فسامحت بدفع ذلك النزر اليسير اثنى عشر قسطا منجمة تسهيلا على المشتركين بحيث ارتفع العذر عن المتلددين وكفى بهذا التنبيه ذكرى للمتبصرين

يوم الاربعاء الفارط توجه جناب مدير اقسام العدلية التونسية مصحوبا بالفاضل صديقنا السيد خليل بوحاجب رئيس قلم الامور الجنائية بالادارة قاصدا الاوطان القبلية لتفقد مجالسها العدلية

ادرجت الصحيفة الرسمية امرا عليا في تحويل سكة المرسى وحلق الوادي الحديدية لخط كهربائي كما نشرت اتفاقا بين رئيس مجلس ادارة كمبانية بون قالمه وجناب مدير شغال العامة في احالة تلك السكة للحكومة واجرى في المقاولة بين جناب المدير ووكيل كمبانيه الترامواي على احداث لخط الكهربائي

تسين الثقة الوجيه سي الصادق فرنسيس البواب بالادارة العامة باش شاوش لوجق تاله مكافاة له على حزمه واخلاصه وهو ترقي به جدير فنهنيه بذلك

(مدير الجريدة وصاحب امتيازها علي بوشوشه)

(طبع بالمطبعة الرسمية العربية بتونس)

هكتار الكل عائلة تتركب من ثلاثة انفار فقط فهل يسمى هذا عمرانا؟

جناب المعتمد ـ وبعبارة اخرى تقولون ان املاك الفرنساويين اتسعت ولكن عددهم قليل النمو

صديقنا ـ اليس ذلك هو الواقع لاسباب لا يجهلها جنابكم اخصها عدم نمو النسل بفرنسا واتساع نطاق المعارف الذي حول ايدي الفلاحين بفرنسا من المحراث الى القلم فكثر الادباء والفلاسفة والمتوظفون والاطباء والمحامون وغيرهم وبمقدارهم نقصت اليد العاملة حتى احتاجت فرنسا الى اليد الاجنبية كالطليان في الجنوب والبلجيك في الشمال على ان فلاحي الفرنساويين الذين تسمح لهم ثروتهم باقتناء الاراضي لا يميلون الى مبارحة اوطانهم الخصبة المخضرة ذات المياه الدافقة الى البلاد الافريقية التي لم تتوفر فيها تلك المحاسن والمرافق ولهم الحق في ذلك. ولهذه الاسباب كان غالب الاراضى الفسيحة التي اشتراها الفرنساويون اما بايدي شركات فرنسوية او ملكا لافراد لا يمكن ان يطلق عليهم اسم الفلاح واني اعلم فيما يخص الاوقاف العامة ان قد بيع منها نحو خمسة الاف هكتار لافراد قليلين يمكن ان اقدم لجنابكم قائمة في اسمائهم ومنها يتبين لكم فيهم الاطباء والمحامين وارباب الوظائف واصحاب البنوك وليس من بينهم الا انفار لا يتجاوزون عدد الاصابع من الفلاحين الحقيقيين الذين يباشرون الزراعة بايديهم ـ والمصيبة ان غالب تلك الشركات واولئك الملاكين لا ينظرون الا الى تنمية ارباحهم اما بتسويغ الارض الى الاهالي باكرية باهضة او بتقسيمها وتفويتها على وجه الانزال لنزلاء الطليان وذا وجهوا عنايتهم لاستنتاجها فلا يستخدمون غالبا من اليد العاملة الا الطليان الذين تكاثر عددهم لهذا السبب بحيث كانت النتيجة خروج الارض من ايدي العرب ودخولها في حوز الفرنساويين صورة وفي تصرف الطليان فعلا ولا ادري ان كان ذلك موافقا لمصلحة فرنسا سياسة واقتصادا

جناب المعتمد ـ الا تعلمون ان الافرنج بالجزائر استولوا على غالب الاراضي الصالحة ومع ذلك لم يحصل ضرر كبير للاهالي بل ان منهم من تمكن بكده وجده من استرجاع بعض الاراضي المباعة

صديقنا ـ ارجو ان لا تئول حالة ارباب الاملاك من التونسيين الى ما صارت اليه حالة عرب الجزائر الذين اصبح غالبهم اجيرا باراض كانت ملكا لابائه واجداده. على اني شاهدت اثناء سفري للجزائر في الربيع الفارط ان اكثر الافرنج هنالك يستخدمون في مزارعهم اليد العاملة الاهلية اما هنا فالامر في الغالب بخلاف ذلك

وخلاصة القول يا جناب المعتمد ان غالب الاراضي الصالحة خرجت عن اربابها وصارت ملكا للفرنسويين وادارة الفلاحة اخرجت العرب من كثير من الاراضي الدولية وباعتها للفرنسويين واستاثرت منذ اعوام باحسن اراضي الاوقاف العامة ولم تسمح ببيعها لغير الفرنسويين واذا تكرمت على العرب ببعض الاراضي فالظاهر ان ذلك لا يكون الا فيما لا يصلح للافرنج كجبال هنشير خلاد تبرسق وجبال هنشير الاربس بعمل الكاف فللعرب الغث وللافرنج السمين وبودي ان كون قد اخطات في هذا الظن يا جناب المعتمد ولكن اخشى ان يكون ذلك هو الواقع. وبمجموع هذه الاسباب ضاقت الارض (الصالحة للزراعة) بالنسبة للاهالي الذين لا وسيلة لحياتهم الا الزرعة وارتفعت اسعار الاكرية الى ما لم يكن معهودا من قبل

ومع ذلك فقد بقي كثير من الاحباس الخاصة خارجا عن طائلة ادارة الفلاحة يتصرف فيها الاهالي اما بوجه الاستحقاق او بالكراء ولو بالاشهار على ما فيه من ارتفاع الاسعار فلما شاع اخيرا ان السفارة الفرنسوية تقصد الحاق تلك الاحباس الخاصة بالاوقاف العامة وادخالها تحت استئثار الفرنسويين بواسطة ادارة الفلاحة اهتزت نفوس الاهالي وعم الاسف في النوادي فالمستحقون راوا في ذلك شبه اغتصاب وانتهاك لحقوقهم الشخصية والملاكة قالوا «بعد الاحباس الخاصة ياتي لامحالة دور الاملاك الخاصة» والمتمعشون من الزراعة المتعودون على اكتراء الاوقاف الخاصة ظنوا ان في ذلك شروعا لقطع ارزاقهم وبداية لما يسمونه بسياسة دفع العرب نحو الجهات الصحراوية. فاذا اضفتم الى ذلك ان التجارة الاهلية لاتكاد تستفيد شيئا من الفلاح لافرنجي الذي انما يصرف امواله في البضائع الاجنبية وان بين التجارة والفلاحة الاهلية من الارتباط ما اشرت اليه آنفا علم جنابكم السبب في القلق الشديد الحاصل في افكار المسلمين بسبب الاشاعة المذكورة لانهم راوا ان ذلك لو تم لكان ضربة قاضية على اهم وسائلهم الحياتية

جناب المعتمد ـ اعلموا انه لا اصل للاشاعة المذكورة وانه لم يخطر قط بفكرنا وضع قانون عمومي للاستئثار بالاوقاف الخاصة ـ ثم اخذ جنابه ورقة بها ترجمة مقالة «الحاضرة» في مسالة الاحباس الخاصة وقال كيف يجوز ان ينسب الينا دعوى الاغتصاب ونحن لا ناخذ ارضا الا بعد دفع ثمنها

صديقنا ـ لا اعهد ان جريدة الحاضرة وبقية الجرائد العربية استعملت لفظ الاغتصاب (سبولياسيون) على ان اشتراء الاراضي بدون موافقة مستحقيها اذا لم يجز ان يسمى اغتصابا فهو على الاقل من باب انتزاع الملك بوض (اكسبروبرياسيون)

جناب المعتمد ـ نحن لا نقصد ذلك ايضا ولا يوجد من بين رجال الحكومة من يفكر في الجاء العرب الى الصحراء والفلاحون من الافرنج انفسهم لا يمكن ان يخطر ببالهم مثل هذه المقاصد لان من مصالحهم الحقيقية المحافظة على جوار الاهالي ليستمدوا منهم اليد العاملة اللازمة لاشغالهم الزراعية. ودليل ذلك ان لجنة الاستعمار الفرنساوي لما اجتمعت تحت رئاسة فورت انه كلما تبين احداث مراكز وقرى افرنجية باحدى الجهات ينبغي ان تخصص منها اراضي كافية لاقامة مراكز اهلية توخذ منها اليد العاملة عند الحاجة

وحقيقة الحال انه يوجد بالايالة التونسية اراضي فسيحة جدا ملكا لاربابها والاوقاف خاصة يشتغل العربان بحراثة بعض اجزائها ويتركون باقيها جندلا ومواتا لم تمسه سكة المحراث منذ قرون عديدة اما لكسل اولئك العربان او لغير ذلك من الاسباب

صديقنا ـ لا يسعني من سوء الحظ انكار كسل العربان وتقاعسهم عن استثمار الارض واستخراج خيراتها ولكن ذلك ليس هو السبب الوحيد بل للجهل وقلة ذات اليد والقناعة والزهد في التكسب دخل كبير في الحالة التي اشار اليها جنابكم

جناب المعتمد ـ كيفما كانت الاسباب هل ينكر عاقل ان تلك الحالة منافية لاصول العمران واصول الاقتصاد وها انا اذكر لكم مثالا فالهنشير التابع لوقف زاوية سيدي بو حجبة بناحية جبل الوسط القريب من الطرقات العمومية والسكة الحديدية مساحته خمسة عشر الف هكتار يسكنه ويشتغل بحراثة بعضها نحو عشرين عائلة من المستحقين وباقيها مشغول بجبال واراضي متسعة جدا كلها موات مغشاة بالاعشاب الفاسدة فلو قلنا للمستحقين ابقوا لديكم ما يلزمكم من الارض لاشغالكم الزراعية بل ولما ترتفقون الانتفاع باكريته ويبعوا للدولة ما زاد على حاجتكم من الاراضي المهملة لنصلح حالتها وتوزعها على المعمرين الفرنسويين اليس في ذلك نفع ظاهر للوقف المذكور وللثروة العمومية في آن واحد

صديقنا ـ لا ريب ان الوقف يستفيد من ريع العوض الذي يشترى بثمن الاراضي المهملة ولكن تخصيص توزيعه بالفرنسويين فيه ضرر على الهيئة الاهلية لان كثيرا من الاراضي الصالحة للزراعة سدت ابواب الانتفاع بها على الاهالي كما قررته لجنابكم فاذا اضفنا الى هذا التناقص في نمو عدد العربان بما اتخذته حكومة الحماية من تدابير الامن العام وحفظ الصحة فلا ريب ان العرب الذين اخرجوا من مواطنهم لمصلحة بعض ارباب الاموال من الفرنسويين سيضطرون عاجلا او آجلا الى استيطان مثل الهنشير الذي اشرتم اليه واذ ذاك يجدون في اراضيه المهملة لهذا المهد ذخرا نفيسا يقتتونه معاوضة او انزالا او كراء ويضطرون طبعا الى احياء ما به من الموات وبذلك يحصل المقصود من تنمية الثروة العمومية مع عدم زيادة التضييق في الاراضي الزراعية على الهيئة الاهلية وهنا ملاحظة يسمح لي جنابكم بابدائها وهي

ان كثيرا من الهناشير التي صارت الى الفرنسويين تشمل مساحات كبيرة زائدة على حاجتهم الزراعية ولا ينتفعون منها الا بالاكرية الباهضة لاعربان او للطليان بل ان بعض تلك الهناشير غالبها موات فلماذا لا تهتم ادارة الفلاحة بشراء تلك المساحات الفسيحة لتوزعها على المعمرين من الفرنسويين

جناب المعتمد ـ اتظنون انه يوجد كثير من اراضي الفرنسويين على الحالة التي ذكرتم

صديقنا ـ نعم فهنشير النفيضة مثلا مساحته نحو ثمانين الف هكتار صار منذ ربع قرن ملكا لشركة فرنسوية ومع ذلك لم يزل غالبه وانا وهل فيه اليوم من الفرنسويين سوى نائب الشركة وعائلته كلا ولكن به افواج من الطليان اشتروا منه جانبا كبيرا واحدثوا قرى طليانية وزراعة طليانية واخلاقا طليانية. ولا اخالكم تجهلون ان هنشير قعفور التي مساحته نحو ثلاثين الف هكتار هو الان بصدد المقاولة للبيع بين اربابه الفرنسويين وبين شركة طليانية ويمكنني ان اذكر لكم اسماء كثير من اعيان الفرنسويين الذين باعوا اراضيهم الى نزلاء الطليان سيما على وجه الانزال فهل يصح ان يقال ان هذا استعمار فرنساوي او توطيد للنفوذ الفرنساوي. لا يا جناب المعتمد بل ان بعض الفرنسويين الذين اشتروا تلك الاراضي الفسيحة لا يهمهم عمران ولا نفوذ وانما يهمهم استثمار اموالهم باكثر ما يمكن من الارباح وبما ان ميزانية ادارة الفلاحة لا تسمح لها باقتناء تلك الاراضي بما يرضي اربابها الفرنسويين تركتهم وشانهم في تفويت الارض الى الطليان وعدلت عنهم الى الاوقاف العامة وارباب الاملاك من الاهالي وبذلك ضاقت الاراضي الزراعية (بالجهة الشمالية) على التونسيين المسترزقين من تعاطي الفلاحة وهذا كما ذكرت لجنابكم هو السبب في اهتزاز الفكر العام لما شاع ان الاحباس الخاصة لا تلبث ان تلحق بالاوقاف العامة في حصر تفويتها الى خصوص الفرنساويين

جناب المعتمد ـ لا وجه لهذا الاهتزاز فان بالمملكة من الاراضي ما يكفي لحياة ضعف ما بها اليوم من السكان الا ترى ما حصل بفرنسا مثلا فقد كانت منذ اربعة قرون كثيرة المستنقعات والاجام والموات ومع تضاعف عدد سكانها لم يحصل ادنى تضايق على الفلاحين لان معترك الحياة الجاهم الى اقتسام الارض واحياء مواتها واتقان زراعتها فنقصت كمية الارض بالنسبة لكل فلاح ولكن ارتفعت كمية الانتاج بالكد والاتقان حتى اصبح الفرنسويون اليوم من اعظم الامم الزراعية وكادت ان تكون فرنسا هي المملكة الوحيدة التي لا تحتاج الى جلب الحبوب من الخارج ولا شك انه سيحصل هنا بعد حين مثل ذلك الانقلاب

صديقنا ـ ربما كان ذلك لو تساوت فرنسا وافريقيا في جودة التربة واعتدال الطقس وكثرة المياه ولا سيما في اعتناء الحكومات بتنشيط الفلاحين وتعليمهم اساليب الزراعة ولكن من لنا بمثل (هنري الرابع) ووزيره (سولي) اللذين اخرجا الفلاحة الفرنسوية من حيز الخمول الى معارج الارتقاء ومن لنا بمثل من جاء من بعدهما من رجال الحكومات الفرنسوية الذين رفعوا منار تلك الفلاحة الى الاوج الذي نشاهده لهذا العهد بما بذلوه للمزارعين من ضروب الاعانات والمكافآت والتنشيط. بل من لنا بمثل محمد علي باشا الذي اخرج الفلاح المصري من الفقر والشقاوة الى الثروة والارتقاء

وهل يمكن ان نومل من ادارتنا الفلاحية العدول عن مسلكها الحالي مع الاهالي والاهتمام بتحسين حالتهم الزراعية وان نفهم انها وان كانت فرنسوية الصبغة لكن بصفة كونها ادارة تونسية يجب عليها الالتفات الى مصالح التونسيين لا ان تحصر عنايتها في اقتناء اراضيهم وتوزيعها على عشرات من الفرنسويين. فالعرب يا جناب المعتمد لو وجدوا من تلك الادارة منشطا ومرشدا ومعينا لشمروا عن ساعد الجد في النسج على منوال الفلاحين من الافرنج ومجاراتهم في استدرار خيرات الارض واذ ذاك يحيي موات الاوقاف الخاصة الذي اشار اليه جنابكم ويكون العمران الحقيقي والثروة الحقيقية للبلاد التونسية

وخلاصة القول يا جناب المعتمد ان ما يسمى الان بالاستعمار الفرنساوي ينقسم الى قسمين قسم يشغل اراضيه معمرون حقيقيون يحيون موات الارض ويستخرجون خيراتها ووجود اولئك المعمرين مفيد جدا لجيرانهم من الاهالي اذ يرون فيهم مثال الجد والنشاط والاتقان وهذا القسم ينبغي تنشيطه لا محالة والقسم الثاني يشمل افرادا اقتنوا اراضي فسيحة بقصد التجارة في بيعها بالارباح الباهضة وهولاء يمكن للدولة اشتراء اراضيهم وتوزيعها على المعمرين الحقيقيين. اما الاحباس الخاصة فينبغي النظر فيها من وجهين الاول احترام الحقوق الشخصية والثاني مراعاة مصلحة الاهالي الاستقبالية اذ لسنا ننظر الى مصلحتنا الحالية فقط بل الى ما يصير اليه ابناؤنا من بعدنا. على ان هذا لا ينافي الانتفاع ببعض تلك الاوقاف للاستعمار لكن بشرط رضى المستحقين سيما وفيهم من لا يمتنع اذا وجد في المعاوضة منفعة واضحة للوقف اما جبرهم على تفويت مخلفات ابائهم ففيه انتهاك لحرمة الحقوق الشخصية والنظام والشرائع

جناب المعتمد ـ نحن لا نقصد ذلك وبهذا انتهت المحاورة وكرر جناب المعتمد الى صديقنا حسن مقاصد دولة الحماية نحو الاوقاف واكد له بطلان الاشاعة التي شوشت افكار الاهالي بشان الاحباس الخاصه فشكره صديقنا على هذه التصريحات وكرر لجنابه عبارات الاحترام والامتنان

حوادث خارجية

الدولة العثمانية

مسالة مقدونيا

عقد سفراء الدول الاوروباوية العظام لجواب الباب العالي عن لائحته في تغيير فصول لائحة المراقبة المالية بمقدونيا عدة جلسات كانت محل الاخذ والرد ارسى فيها الامر على قبول مطالب الدولة العلية والتحاشي عن كل ما يمس ناموسها فمن ذلك ان لا يعبر عن وكلاء الدول بالمراقبين كما هو طلبها ولا بالعرفاء اهل الخبرة (امناء) كما هو مطلوب الباب العالي بل بصفة مستشارين بضميمة معتمد عثماني للجنة وان لا تبت اللجنة امرا خصوصا في ميزانية الولايات قبضا وصرفا الا بعد التصديق عليه بارادة سلطانية وان تضمن مصاريف الجندية في تلك الميزانية فاذا حصل نقص في الميزانية فانه يقع اكماله بضرب اداء جديد عام لجميع الممالك العثمانية واخيرا جاء الخبر بحصول الاتفاق بين الدولة العلية وسفراء الدول على قبول المراقبة على هذه الشروط وان مدتها لا تتجاوز العامين وعلى تجديد وظيفة حلمي باشا والجنرال ديجورجي مفتش الجندرمية لعامين قابلين وبموجبه فقد انفرجت الازمة العثمانية انفراجا اعقبه اقلاع العمارة الاوروباوية عن المياه التركية وقد خلفت هذه الازمة في النفوس اثرا يبرهن عن تحامل اوروبا على دولة اسلامية وعن اقناع العالم باسره بهذه القضية التاريخية

تمن السنيور رومبو بالارادة السنية منلما لصاحب الفتوة والغيرة برهان الدين افندي من انجال مولانا السلطان مع ترفيع رتبته الى فاريق وهو من اعيان ضباط الايطاليان

استدعى الباب العالي دقة انظار دولة الروسية لحالة المسلمين بالقوقاز حيث اغرت حكومة الروس بالمكا اشقياء الارمن ومدتهم بالسلاح لمصادرتهم في مساجدهم واملاكهم

طرابلس الغرب

في ٤ شوال عام ١٣٢٣

تابع لما قبله

رابعا ـ اعظم شاهد على صدق ما حررناه ان ضعفاء الاهالي وفقراء القبائل ما زالوا يواصلون الاسترحام باجراء التحرير (بخلاف الاغنياء او الاغبياء) حتى ان بعضهم تهدد اهل جواره بالهجرة ان لم تتم له نعمة التحرير وان شاء رب الرسالة تسميتهم سميناهم افرادا واجلا لا بل اتيناه بهم اليه ليرى بما تقتضيه سعة معارفه وما يظهر من امرهم لديه

خامسا ـ هل بقي في ممالك الدنيا كافة ولاية او قطعة لم تحرر املاكها وبقيت اموالها مطروحة طرحا كما كانت عليه ولاية طرابلس وفقا لرغبة محرر الرسالة ومن استحب العمى على الهدى كان جديرا بان يرى الردي والعجب كيف رضيت الحاضرة الغراء بنشر هذه الفقرة المزعجة وحضرة محررها العلامة الاكمل علي افندي بوشوشة عليم باحوال الممالك كلها وهي على صفحات صدره الطاهر منقوشة وهو اعزه الله اجل من عرف اساليب الكتابة ومغازي مراض القلوب من الكتاب فلا يتوارى عنه القصد السيء في طي جملة او وراء حجاب. وربما كان حسن ظن حضرته العلية هو الذي اوجب درجها وحسن الظن من اجل الصفات وعلى كل انما الاعمال بالنيات ولنرجع الى مقصد رب الرسالة ونزغته فنقول بان هذه هي خطيئته الاولى وهي جسم الخراب المستحسن لديه والهيولى والخطيئة الثانية او الشق الثاني وهو انتخاب اعضاء المجالس والمحاكم على الدورة التي حكاها هي من مقتضى نظام كافة الممالك العثمانية منذ خلقها الله تعلى وبراها وهل يختلف اثنان بانه لا دخل لزيد وعمرو في هذا ولم يمكن لهما فيه يدان والمجالس المخصوصة التي ينتخب بمعرفتها ذوو الاهلية لعضوية مجالس الادارة ومحاكم المدلية المعروفة بهيئة التفريق. انتخبت خيار المحروسة من كل فريق. فان ثبت لدى صاحب الرسالة عدم توفر الاهلية فيهم. او المغمز في قوادمهم وخوافيهم. مع وفرة نزاهتهم وكثرة فضلائهم. وكبرائهم وعظمائهم. فليرجع باللوم على نفسه ووالده. واهل مدينته وبلده ولو اراد النفع. وهو على ما جناه يستحق عن مقام الكتاب الازاحة والدفع. لما كان عرض عن همه الاصلاح. وغرضه النجاح. اعني حضرة ذي العز احمد ضياء الدين بك افندي بالمنتصر وهو (شيء) قد ساد الورى بحديثه وقديمه. الحال والماضي وفي المستقبل. سواء رضي حسدته ام كرهوا فمن منهم يساويه. لا عاش مناويه. في بديع صفاته. وباهر كمالاته. وعلو درجاته. وصدق لهجته. وظرف بهجته. وشرف مهجته. وعذوبة كالمته. ورقة منادمته. فهو حقا من تقبل الفصاحة ثغر الفاظه في خطابه. ويتهلل محيا البلاغة لاشراق جواهر بيانه وجوابه. واما صنعه فلا يوصف الا بالجميل. واما عمله الخيري فلا ينعت الا بالجليل. ولذلك هو فعال. اكثر مما هو قوال. والمنتظر من عناية حضرة. ولانا وغياثنا ظل الله الظليل الخليفة الاعظم. ونعمة الله العظمى امير المومنين الامام العادل الارحم. ابد الله تعلى دولته وابد ايام جلالته الزاهرة ومدته. ترفيع المشار اليه للمتصرفية. حيث كملت في ذاته العلية شروط الرئاسة والاهلية وهي مرتبة حازها من قبله جده. وسيوصله اليه بعونه تعلى صدقه وجده. واما نسبة تعيين المديرين الثلاثة اليه. والطاهم بسماه والميل بخصوصهم عليه. فزيغ عن الطريق الاقوم. وروغ عن السبيل الامم. لان مدير مزده مراد بك الجركسي. من اختان راشد بك المدعي العدوي السابق الذي بخلعة الشفقة اليوم كسي. وله سابق خدمة في اقلام المدلية. اقتضت تلطيفه ونواله من المديرية لامثيه. بدون سبق علم لحضرة احمد بك افندي لحسود. ومتى كان البا الجركسي وعونا او ودود. وكذا يقال في عمر افندي عراب الرجباني مدير الزنتان. الذي سبقت له الخدمة في المديرية بل والقائمقامية. من غابر لازمان. ولو استشير في امر من نسب اليه نصبه والتعيين. بما لم يكن فيهما بالراي والمين. واما نصب الهمام ابن كبار. فالمرجح بان له يدا بيضاء في قبوله وهل في ذلك من عار. وآل كبار من اجل اعيان الولاية الاخيار. وقد سبقت لهم الخدمة في كافة المناصب العالية والخطط. واحسنت مساعيهم ما تصورت الكمال قط. ومن المعلوم ان الكريم للكرام نصور. واللئيم عدو لهم قوال الزور. والعداوة بين الفريقين جبليه. والمباينة بين الطرفين ازليه. ومتى استقام اعوج مع قوام. او وجد بين المتباينين التآم. اليس ياقوم هذه مشاقفه. وعلى فعل مباح مضايقه. ومن اراد الخير لا ياتي بذلك الاسلوب. وطريق الهدى باتم المطلوب. فالانصاف من الفريق المودب. والمتيق المجرب. هذا وان من البديهي التصور. الذي لا يحتاج الى تدبر وتفكر. فرط ذكاء حضرة صاحب الدولة الوالي العالي والمشير الخطير. وعظيم اطلاعه على خفايا الولاية عموما فلا يغيب عن علمه نخلة او قطمير. ثم رفعه عن قبول المداخلة فضلا عن المشاركة له في الادارة والتدبير ولكنه حصيف يصغي للقول الحق ويقدره الى تقدير ولو كان محتاجا للمدح لصغنا من درر صفاته حليا لزينة جيد الدهر ونحره. ولنظمنا من جواهر كمالاته قلائد تقوم في الانارة مقام شمس الافق وبدره. وبالاختصار هو كالعمرين سيرة ونهجة. وكالقمرين ضياء وبهجة. واعظم برهان. على ما اتينا به من بيان. قدم عهده بالمناصب العالية والوزارة والاماره. ومع كونه ليس بمبذر ولا يعرف لا يملك دينارا ولا درهما ولا بارة. وجده في الخير العام معلوم واللبيب تكفيه الاشارة. ورحم الله من للقول الحق وعى. وللفضل والكرم سعى. وللصدق رعى. وللانفاق دعى. والا فان حال شمل وتده مفروق. وصواعه ووري او هو مسروق. حمانا الله من ان نهبط من سماء العز الى ذلة النزاع في الارض. وصاننا من الزيغ الى ان يبني بعضنا على بعض وكل امر لا يقصد به وجه الله. فان عقباه الندم كاولاه. وكل قصد ليس لغرض صالح. فان شجرة غرسه لا تثمر الا الفضائح. ومن لم يزدجر ونسي الله وذكره. واستمر تائها في بيداء الضلالة وسبله. وبقي سكران في حانة العصيان. من خمرة الضلال والطغيان. ودام مترديا بلباس الردى. فهو حق ممن اشترى الضلالة بالهدى. فما بقيت له عماره. وخسر ولم تربح له تجاره. واجبرنا لان نجلب عليه رجلا وخيلا. وان نكيل له بالكيل الاوفى كيلا. وننشده من ابه الشعر واجل المقال واضحى ابن جحش بالعسيب مقاتلا

وليس بذي رمح وليس بنبال

ثم لا بد وان يثبت لدى المولى العلامة الاجل الافضل محرر الحاضره. التي على نظائرها من الصحف المعتبرة ظاهره. بان محرر الرسالة المذكورة ممن ساقه الحسد وكانت دواعي التهور له غالبه. ونفس الحسود سيما الغر لا شك بالضر مطالبه. ولذلك نرجو من فضله. وكرمه ونبله. وطيب شيمته بوركت من شيمه. عدم قبول رسائل ذوي النفوس اللئيمه. وليقل لمثل تلك الرسالة عودي من حيث جئت. فلا حييت ولا حييت. ورايه العالي في هذا هو الموفق للصواب. بعون الملك الوهاب. وان لم يجب الملتمس والرجاء لم تزده الا عاطر المدح والثناء. علما منا بان ذلك لم يكن الا عن حسن نيه. ونبل قصد وطيب طويه. ومن المستحيل ان يخامر قلوبنا من نحو علياه ريب او يخالطه شك. بل صبرنا لينجلي الريب وختام الصبر مسك.

حوادث داخلية

امس التاريخ توجه جناب كاتب الدولة العام لقلمة سنان مصحوبا بمهندسي كبانية سكة الحديد ومديرها المقوص باريز وبعدان تناولوا الطعام عند الزوال بالكاف عادوا للحاضرة مساء اليوم

علمنا مع الاسف بوفاة والدة الحازم البارع مسيو دولاروك رئيس ديوان الكتابة الخاصه بالكتابة العامة وقد سافر امس التاريخ لفرنسا لحضور مشهد الجنازة فنقدم له مراسم العزاء بهذا المصاب